

Distr.: General  
16 April 2014  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الدورة السابعة والأربعون  
نيويورك، ٧-٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣

## حضور الأونسيترال الإقليمي مذكرة من الأمانة

### أنشطة مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

١- ينفذ المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (المركز الإقليمي)، منذ دورة اللجنة السادسة والأربعين، أنشطته وفقاً لخطط العمل التي وضعتها الأمانة فيما يخص تقديم المساعدة التقنية (الفقرة ٢٥٥ من الوثيقة A/66/17) وكذلك وفقاً للولاية المحددة التي تقرر إسنادها للمركز الإقليمي وهي: (أ) تعزيز التجارة الدولية والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق زيادة اليقين في المعاملات التجارية الدولية من خلال نشر قواعد التجارة الدولية ومعاييرها، ولا سيما تلك التي وضعتها الأونسيترال؛ (ب) تقديم المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف إلى الدول فيما يتعلق باعتماد نصوص الأونسيترال وتفسيرها الموحد من خلال عقد حلقات عمل وحلقات دراسية؛ (ج) المشاركة في تنفيذ أنشطة تنسيقية مع المنظمات الدولية والإقليمية الناشطة في مجال مشاريع إصلاح القوانين التجارية في المنطقة؛ (د) الاضطلاع بوظيفة قناة للاتصال بين دول المنطقة والأونسيترال.

٢- ونظراً للعدد المتزايد من المبادرات والطلبات، فقد قام المركز الإقليمي بتوسيع نطاق أنشطته على كل من الصعيد الجغرافي، ليشمل منطقتي جنوب آسيا والخليج، والصعيد المواضيعي، ليشمل الإعسار عبر الحدود والشراكات بين القطاعين العام والخاص.



٣- وسعى المركز الإقليمي إلى تنفيذ أنشطة منهجية للتنسيق والتعاون مع المؤسسات الناشطة في مجال إصلاح القانون التجاري، ومن بينها المؤسسات الآتية:

(أ) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب)، في إطار تنفيذ قرار الإسكاب رقم ٣/٦٨، الذي تضطلع به الإسكاب وشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من خلال تقديم عرض إيضاحي عن موضوع "تطبيق نظام مرافق المنفذ الوحيد والتجارة اللاورقية" في دورة الدروس المتقدمة لشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٣، التي اشتركت في تنظيمها الإسكاب والمنظمة العالمية للحمارك (تشيونان، جمهورية كوريا، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)؛

(ب) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من خلال المشاركة في نشر "استعراض مناسقة تشريعات التجارة الإلكترونية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا"، بالاشتراك مع أمانة الرابطة واجتماع كبار مسؤولي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التابع للرابطة؛

(ج) البنك الدولي والرابطة الدولية لأحصائيي إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس، من خلال المحفل التاسع لإصلاح نظم الإعسار في آسيا (مانيلا، ٣-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) والمائدة المستديرة القضائية الأولى لمنطقة آسيا (هونغ كونغ، الصين، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤)؛

(د) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من خلال المشاركة في الاجتماعين التشاوريين بشأن موضوعي "الإصلاح التنظيمي: التنظيم في منطقة تنافسية من أجل نمو مستدام" و"الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير البنية الأساسية: التحديات والأطر والخطوات المقبلة فيما يخص الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جنوب شرق آسيا"، اللذين عُقدتا في سياق المحفل الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بالي، إندونيسيا، ٢٥ و٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤)؛

(هـ) معهد البحوث التشريعية الكوري في جمهورية كوريا، من خلال نشر تقرير "البحوث المشتركة بين معهد البحوث التشريعية الكوري والأونسيترال: الآفاق والاتجاهات"، واستضافة العديد من المؤتمرات المشتركة؛

(و) معهد بحوث القانون الخاص في آسيا، من خلال تبادل المعلومات فيما يخص العمل المضطلع به في الوقت الراهن بشأن مبادئ قوانين العقود في آسيا.

٤ - واضطلع المركز الإقليمي بمشاورات منهجية بشأن المساعدة التقنية ومبادرات أخرى في المنطقة بالاشتراك مع مكتب مؤتمر لاهاي الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومصرف التنمية الآسيوي، ومعهد مصرف التنمية الآسيوي، ومؤسسة التمويل الدولية. ومن الجدير بالذكر أن المركز الإقليمي يسعى إلى التنسيق المتواصل مع مركز التبادل القانوني الآسيوي في جامعة ناغويا باليابان، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وإدارة التعاون الدولي التابعة لوزارة العدل في اليابان. كما أن المركز الإقليمي منخرط مع مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية فيما يخص إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لنيبال. كما أقام المركز الإقليمي صلات مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام في إسلام آباد، وجاكرتا، ودكا، وطهران، وطوكيو، وكاتماندو، وكانبرا، وكولومبو، ومانيلا، ونيودلهي، ويانغون، من أجل تحسين التغطية الإعلامية لأنشطة المركز الإقليمي ومبادرات الإصلاح التشريعي.

٥ - وسلّطت أنشطة المركز الإقليمي المتعلقة بنشر قواعد التجارة الدولية ومعاييرها، ولا سيما تلك التي وضعتها الأونسيترال، الضوء على أهمية استخدام نصوص موحدة في إصلاح القانون التجاري لزيادة إمكانية التنبؤ القانوني وخفض تكلفة التجارة عبر الحدود. وتُتسم هذه النقطة بأهمية خاصة، إذ أنّها ليست مهمة فحسب في الأحوال التي لا تنخرط فيها المناطق دون الإقليمية في منظمات معنية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي تحظى بالسلطة الشاملة في ميدان وضع التشريعات، كما هو الحال في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وإنما أيضا في الأحوال التي يكون فيها لدى المناطق دون الإقليمية بالفعل تكامل تدريجي في إطار تشريعي مشترك، كما هو الحال في منطقة جنوب شرق آسيا. ومن شأن إنشاء الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول العام ٢٠١٥ أن يفرض تحديات ويتيح فرصا فيما يخص دور المركز الإقليمي، الذي سيُتوقع منه أن يقدم المزيد من المساعدة التقنية من أجل المناسقة والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي.

٦ - وعلاوة على ذلك، فقد قدّم المركز الإقليمي إسهاما غزيرا على مستوى صياغة السياسات العامة في المناقشات حول الصلة بين إصلاح القانون التجاري استنادا إلى نصوص موحدة، والتنمية الاقتصادية عبر التكامل الإقليمي كعامل محفّز للاستقرار الاجتماعي ولدرء نشوب النزاعات ولسيادة القانون. وعُقدت حلقات دراسية وحلقات عمل ومحاضرات عامة في جامعات إنتشيون، وأوياما غاكوين، وبيجين للمعلّمين، ودانكوك، ودونغ-آ، وسيول الوطنية، وغاتشون، وكوبي، وماكاو، وهانوي، وهو كايدو، وهونغ كونغ، وهونغنغ، ويونسي.

٧- ومما يحظى بأهمية خاصة إنشاء اللجنة التنسيقية الأسترالية الوطنية المعنية بالأونسيترال. وتوسّع هذه المبادرة التي يضطلع بها القطاع الخاص، والتي أنشئت بدعم من مجلس القانونيين الأسترالي وأقرّها المركز الإقليمي، من نطاق نشر قواعد التجارة الدولية ومعاييرها في أستراليا. وسوف تُشارك هذه المنظمة ذات القاعدة الجماهيرية بدورها في أنشطة التنسيق الوطنية مع المؤسسات الناشطة في مجال مشاريع إصلاح القانون التجاري. ويكفل هذا النموذج، وهو الأول من نوعه في المنطقة، للمركز الإقليمي موارد إضافية لزيادة التركيز على البلدان النامية.

٨- وفي مجال السبل البديلة لتسوية المنازعات، نظّم المركز الإقليمي مع وزارة العدل في جمهورية كوريا وهيئة التحكيم التجاري الكورية، المؤتمر السنوي الثاني للتحكيم، بشأن موضوع "إصلاح التحكيم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: الفرص والتحديات" (سيول، ١١ و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). ومن بين الأنشطة الأخرى المتعلقة بالسبل البديلة لتسوية المنازعات والتي ساهم فيها المركز الإقليمي المشاركة في "مؤتمر مجموعة التحكيم الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٣: التحكيم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الأعوام العشرة المقبلة - الفرص والتحديات" (بيجين، ٢٧-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣)؛ وندوة تسوية النزاع المشتركة بين كوريا والصين التي عُقدت في كلية الحقوق بجامعة دونغ-آ (بوسان، جمهورية كوريا، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) بعرض إيضاحي عن قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية؛ وندوة عن تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول في سياق الجولات الإقليمية لمسابقة التمرين على التحكيم التجاري الدولي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (سيول، ٢٢-٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٣)؛ والاجتماع الافتتاحي لفريق التحكيم لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التابع لرابطة المحامين الدولية، من خلال عرض إيضاحي عن أنشطة مراكز الأونسيترال الإقليمية (سيدي، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)؛ وعدة محاضرات قُدّمت في الدورات التدريبية التي تنظّمها هيئة التحكيم التجاري الكورية في موضوع التحكيم.

٩- وفيما يخص البيع الدولي للبضائع، وبخاصة الترويج لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٨٠ (اتفاقية البيع) وتفسيرها تفسيرا موحدًا، فقد طُرِح هذا الموضوع على نحو متكرر في الفعاليات التي شارك فيها المركز الإقليمي أو شارك في تنظيمها، ومن ذلك تقديم عرض إيضاحي عن بعد في الندوة الثالثة والثلاثين حول القانون التجاري الدولي (كانبيرا، أستراليا، ٦ و٧ أيار/مايو ٢٠١٣)؛ و"مسابقة التمرين على التحكيم في سياق اتفاقية البيع: المعارف والمهارات اللازمة" في جامعة التجارة الخارجية (هانوي، ٢٧ تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)؛ ومؤتمر بيتر شليخترام لرابطة خريجي مسابقة التمرين على التحكيم الدولي في سياق اتفاقية البيع (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين، ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤)؛ وتقديم عرض إيضاحي فيما يخص العلاقة بين اتفاقية البيع والشريعة الإسلامية في مؤتمر "مبادئ اليونيدروا الخاصة بالعقود التجارية الدولية لعام ٢٠١٠ في ضوء الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية" (مسقط، ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤).

١٠- وعلى صعيد الأطراف الجديدة المحتملة في اتفاقية البيع، أفادت فييت نام بإحراز تقدم باتجاه اعتماد الاتفاقية، إثر الانتهاء من مشاوررة عامة حول هذا الشأن أسفرت عن نتائج إيجابية، وتجدد الإشارة إلى أن المركز الإقليمي شارك في تنظيم حلقة دراسية في موضوع "اتفاقية البيع وتطبيقها في فييت نام" مع جامعة التجارة الخارجية (هانوي، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

١١- وفيما يخص ترويج نصوص الأونسيتال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، تعاون المركز الإقليمي على إنشاء برنامج مشترك للتدريب على قوانين التجارة الإلكترونية وإجراء البحوث عليها مع معهد جامعة بيجين للمعلمين لسياسات الإنترنت وقوانينها، وفي إطار ذلك البرنامج، شارك في تنظيم "المحفل التأسيسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣ بشأن تشريعات التجارة الإلكترونية في الصين" (بيجين، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣). وأولى المركز الإقليمي أهمية خاصة لتيسير التجارة مع التأكيد بالأخص على فوائد اعتماد نصوص الأونسيتال الموحدة في سياق إطار قانوني موثوق لمرافق المنفذ الوحيد الإلكترونية (على سبيل المثال: محاضرة في جامعة كايونونغ حول "تيسير التجارة ونصوص الأونسيتال"؛ وعرض إيضاحي عن بعد في "ترانس - روسيا ٢٠١٣ - مؤتمر موسكو الدولي الثامن عشر للنقل والخدمات اللوجستية" في موضوع "الجوانب القانونية لتيسير التجارة ونظام المنفذ الوحيد").

١٢- واشترك المركز الإقليمي مع كلية تي سي بيرن للحقوق التابعة لجامعة كوينزلاند (بريزبن، أستراليا، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣) في تنظيم مؤتمر عن موضوع "إطار قانوني حديث لتمكين التجارة العالمية: التشريعات الجديدة المنظمة للتحكيم والمعاملات الإلكترونية". وقد ساعد هذا المؤتمر على سنّ قانون كوينزلاند رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٣، وهو مشروع قانون شامل يتضمن أحكام قانون المعاملات الإلكترونية الأسترالي المنقح الموحد. وبسنّ هذا القانون، تكون جميع الولايات والأقاليم في أستراليا قد اعتمدت هذا القانون الموحد الذي يشتمل على الأحكام الأساسية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات

الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك ٢٠٠٥)، والذي كان المقصود منه تيسير انضمام أستراليا إلى هذه الاتفاقية.

١٣- وتماشياً مع الأولويات المحددة المستبانة فيما يخص عمل المركز الإقليمي (الفقرة ١٨٤ من الوثيقة A/67/17) من أجل التواصل مع البلدان النامية في المنطقة ومدّها بالمساعدة التقنية فيما يتعلق بإصلاحات القانون التجاري الدولي، وتقييم الاحتياجات والوقوف على المشاريع القائمة المتعلقة بإصلاح القانون التجاري، اضطلع المركز الإقليمي بعدة مشاريع، منها على سبيل المثال تقديم تعليقات على قانون التحكيم الحالي في منغوليا، وعلى مشروع القواعد المؤسسية لمركز التحكيم الوطني الكمبودي. وبالتعاون مع الأكاديمية الملكية للمهن القضائية في كمبوديا، قدّم المركز الإقليمي تدريباً على المواضيع التي تهتم بها الأونسيترال المهنيين قانونيين (بنوم بنه، ٥-٨ آب/أغسطس ٢٠١٣). وبدعم من وزارة العدل الكورية، نفذ المركز الإقليمي برنامجاً تدريبياً حول التجارة الإلكترونية للمندوبين الكمبوديين من الأعضاء أو المستشارين في فرقة العمل المعنية بسنّ قانونٍ للتجارة الإلكترونية في كمبوديا. وقد أقام المركز الإقليمي صلات عدة مع مؤسسات التدريب القضائي (على سبيل المثال: مركز التدريب القضائي الدولي في جمهورية كوريا؛ ومركز التدريب القانوني والقضائي في ماكاو، بالصين) لتضمين نصوص الأونسيترال وتوسيع نطاق ما هو مُضمّن منها بالفعل في المناهج الأكاديمية، مع التركيز بالأخص على اتفاقية نيويورك وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود.

١٤- وقد عزّز المركز الإقليمي من أدائه لوظيفته كقناة للاتصال بين الدول في المنطقة وبين الأونسيترال، فأنشأ نقاط اتصال رسمية لدى الحكومات في المنطقة وانخرط في مشاورات دورية مع مسؤولين في حكومات إندونيسيا، وجمهورية كوريا، وسري لانكا، والصين (بما في ذلك منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين)، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار، ونيبال، واليابان.

١٥- وعلاوة على ذلك، نشط المركز الإقليمي على صعيد دعم أعمال الأونسيترال الحالية والمستقبلية المتعلقة بالصياغة التشريعية، ليهيئ منصة لتقديم إسهامات إقليمية موضوعية، كما كان الحال في المؤتمر المشترك مع وزارة العدل الكورية ومعهد البحوث التشريعية الكوري عن موضوع "البيئة المواتية للأعمال التجارية البالغة الصغر والاقتصاد الإبداعي" (سيول، ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، الذي ركّز على المناقشات الراهنة التي يجريها الفريق العامل الأول.

١٦- ويعمل بالمركز الإقليمي موظفٌ من الفئة الفنية ومساعدُ فريقٍ وخبير قانوني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضاف المركز الإقليمي ١٠ متدربين داخليين. وتتيح ميزانية المشاريع الأساسية توظيف خبراء واستشاريين في بعض الأحيان.

١٧- ويعتمد المركز الإقليمي على إسهامات مالية سخية قدّمتها مدينة إنتشيون إلى صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات للوفاء بنفقات التشغيل والبرامج، وعلى إسهام وزارة العدل الكورية بإعارة خبير قانوني لتنفيذ أنشطة التعاون التقني على أساس عدم استرداد التكاليف. كما أنّ المركز الإقليمي يعتمد في أحيان كثيرة على موارد شركائه، ولا سيما فيما يتعلق بالمساهمة في نفقات السفر ومرافق الاجتماعات والخدمات.

١٨- وعلاوة على ذلك، تواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكاب) دعم المركز الإقليمي في عدد من الوظائف الإدارية التي تُسَمَّ بأهمية حاسمة في تنفيذه لولايته.

١٩- ومن المتوقع أن يتزايد الاهتمام بنصوص الأونسيترال مع زيادة الطلب على المساعدة التقنية. وسوف تستلزم هذه الزيادة زيادة مقابلة في الموارد المتاحة. ومن ثم فإنَّ زيادة الاستجابة للتوقعات الإقليمية سوف تقتضي تقديم الدول الأعضاء أو الهيئات المعنية التي توصي بها الدول الأعضاء مزيداً من الإسهامات في المشروع.